

بسم الله الرحمن الرحيم
 بقوله العبد الفقير المذنب مولاه الفاضل القوي محمد بن عبد الرحمن الجوي
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين
 الطاهرين وصحبه أجمعين وبعد فقد أتاني بعض الأخوات الأفاضل
 أن اخترت حاشيتي وشيئا من الحنف العلامية والمدقق الفهمانية الشيخ
 أبي بكر الشوناني على قواعد الأعراب للشيخ العلامة خالد الأزهري فعمدته
 الله بالرحمة والرشوان فأخبرته أن أسألك طالب الشراب ومرغب الطلاب
 ومغرب الألبان أن يرفع بها ما يقع باصلها من علم الله تعالى قدس
 وبالإنجيلية جدير وهو حسن ونعم الركن بسم الله الرحمن الرحيم
 في المصاحبة أو الأسماء أي ملبا منبرها أو مستعينا باسم مسمى هذا اللفظ
 المبالغ في الرحمة بمعنى ارادة الأنعام أو الأنعام اصنفه أو افتخه لا باسم غيره
 أو على الشريين المدينين باسمه في ضمير أفراد فأن قيل الشرك لم يعد من
 معاني الباطن أن معنى الباطن الذي هو الملائكة محمول على الملائكة الشريفة
 بمعونة المقام كما تجل العالم على الناس وفقم الرحمن للباب اسم الذات في الاختصاص
 وعصمة النفس وعالم القول بأنه علمه فهو اسم ذات فقد علم اسم الصفة وجملة السماء
 فخلق الأنشائية والجزئية ولعل نقسب لسم الذات بهذين الوصفين المقدرين للمبالغة
 في الرحمة اشارة لقب الرحمة وتلخيصا على أعضادها لاد كونها ملاصقة لأسم
 الذات ولا على السبب وتكرها دل على العلية ولعل وجه إيراد الصلة محتملة الآية
 والفعلية قصد الاختصاص بجذ في المقام الحمد لله هو الوصف بالجبر على
 الفعل للباختيارية حقيقة أو حكما وجه التعظيم ظاهر أو بالطنان وهو
 يتوقف على خمسة أمور الأول الحمد وبها يظهر انصاف شئ من على وجه حضور
 ويجب ان يكون جملة أي صفة كالتبدير حسب العطف السلم الثاني
 عن مواضع الأركان الحقائقية ويكون فيه ان يكون جملة عند اللامع عند الحمد

بإزاء

بل أو عند غيرها في إجمال بعيد الأمر الثاني الحمد عليه وهو ما كان الوصف بالباختيارية
 بمعنى ان للوصف ما كان له ذلك الشيء كجملة وواظف كالم ويجب ان يكون كالأول
 غير الكمال لا يكون سببا لظاهر الكمال وان يكون جملة عند اللامع ولا يكون جملة عند اللامع
 مع نفسه لانه لا يصير سببا للتعظيم ويجب ان يكون له صفة واحدة لا يكون له صفة
 اختاريا أي حاصل من الحمد بالاختيار وارانته فلا يكون ثنا للذات على
 صفتها محمدا وقولهم في تعريف الحمد حقيقة أو حكما تعظم بالنظر العقل
 والاختيار أي الوصف بالجميل على الفعل حقيقة أو حكما الاختيارية حقيقة
 أو حكما فلا يشكك ثنا الله تعالى على صفاته الذاتية والانتسابية على ذاته
 المقدسة لأن المراد بالفعل الحكمي ما ترتب عليه حكم والاختيار الحكمي
 ما ترتب عليه أمور اختيارية فالشئ إذا حصل من آثار اختيارية جعل في
 حكم الاختيارية فالحاصل أن المراد ما كان فعلا اختياريا نفسه أو أثره
 الأمر الثالث الكمال ويجب ان يكون معظما بشئ من الحمد ظاهرا
 وبالطنان المراد من التعظيم الظاهري ان لا يكون في أفواه حواره ما يدل
 على التخمير والهزؤ فأرادوا بالتعظيم هنا عدم التخمير والهزؤ وعدم مخالفة
 الفعل القول والمراد من التعظيم الباطني ان يعتقد ان صفات المحمودية الحمد
 كما اقتضاه كلام السيد والأظهر ان المراد به ان يفصد التعظيم وان لم يعتقد ما
 ذكر فيدخل القصد المشتمل على وصف المحمود بما يعتقد المادح انتفاؤه
 عن المدح المدوح فان الجمهور يعدونها محمدا ومدحا لهم بان المدح
 قصد بها التعظيم للمدوح الأمر الرابع المحمود ويجب كاعرف ان يكون
 فاعلا مختارا حقيقة أو حكما أي صادرا منه الحمد على الاختيار أو ما هو
 من آثاره الأمر الخامس ذكر ما يدل على انصاف المحمود بالمحمودية المشهور
 اختصاص الحمد بمجاهدة اللسان فيخرج كلام من تتره عنها بالظهور عند المحققين
 انه قيد عالمي وجملة الحمد لله اشائه لأنها وضحت شرعا لإنشاء الحمد
 أو خبرية لفظا انشائية معنى أو خبرية لفظا معنى ويحصل الحمد بها
 لكن بطريق اللزوم اذ من لازمه الإخبار عن الحمد بأنه مملوك و مستحق له

تالي وصفه تعالى بأنه مالك أو مستحق له وذلك جميل فكأن الوصف
به حمدا والمعنى أنه جنس الحمد أوجع أفراده مخصوص بالله تعالى وهذا الإ
ختصاص إما على المبالغة تنزيها للحمد غير الله منزلة العدم أو منزله حمدا تعالى
لأنه يبدأ كل جميل وإما على الحقيقة لأن الحمد عليه يجب أن يكون صدقا في الإ
ختيار ولا اختيارا لغيره تعالى بالحقيقة عند أهل السنة وهذا بناء على
جميل الاختيار على الحقيقي والأول بناء على جملة على العرفي واختيار الحمد على
الشكر مع أن المصادر من العبارات أن الحمد عليه هنا نعمة الهام الحمد اقتداء
بالكتاب العزيز وعملا بموجب الحديث الشريف وهو كل امرئ بما لا يبدا
فيه بالحمد لله فهو اجره من الحمد من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة فكان
من حقه أن يلاحظ معه الفعل ثم أنه عدل عن حقه واختير الجملة الأسمية
ليفيد الدوام والثبوت بقدر اسم الفاعل بمعنى الثبوت اجابة لما كتبه المقام
فإن قيل الفعل المضارع يفيد الاستمرار التجديدي فلم اختيار عليه مع اصالته
اجيب بأنه اختيار عليه لممكن ادخال اللام ليفيد العموم والاختصاص مع الاختصار
وبأن الاستمرار إنما هو بالنسبة الى مفاد المضارع من الاستقبال والدوام
الاسمي مع الأزمنة الثلاثة والله أعلم للذات الواجب الوجود المستحق
لجميع الحمد ولذا لم يقل الحمد الخالق والرازق ونحوها يوجب اختصاص
استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل إنما تعرض الالهام بعد الدلالة على
استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لا قضاء للمقام
زيد اهتمام به وإن كان نكر الله أهم في نفسه فإن قيل تعالى الحمد لا يقتضي
تقديم لفظ الاستحقاق معنى الثناء لغة لا يسمى الإجماع للمبتدأ والخبر يقتضي
تقديم الجمع على ما سواه فالجواب أن لفظ الحمد من بين اللفظين انساب

بالتقديم

بالتقديم نظرا لانت هذا اللفظ موضوع لمعهم هذا المعنى الملمح للحمد
أي لخصه بآية فالمصدر مضاف الى مفعول والفاعل محذوف الالهام الفاء مع في القلب
وتخصص بها كما أن من فعله أمن الماء الأعلى وبغير الألف فيه ويعني مدرك يمكن
التفصيل عنه بلفظ والالهام هو الفعل المحمدي عليه والظن أن المصدر قصد بذكر الحمد
التفصيل ثانياً بما يهونه في الحمد كما في القرآن والصلوة والسلام عليه في الحج وعينه
ورسوله مرد في الحمد بنعته النبي صلى الله عليه وسلم أداء بعض ما واجب وتوسلا
في قبول الحمد والثوق في مقام الملاءمة واسطة كل كمال وإشاعته تعالى في تعقيب
اسمه وخصه لا ذكر الأوتد من صلواته من صلى على في كتابه لنزل للملائكة فاستغفر
له ما دام اسمي بذلك الثناء وبالجملة لأن الدعاء وطلب الرحمة والتعظيم والثناء
وإن كانت في صورة الخبر والمطلوب أمر تارة علما حصل له في كبريت فإن نعمة
الله تعالى لا نهاية لها ففيه حمد في أو استعمال العام في أي صفة تميزه أن طلب الحاصل
غير موقوف والوجهان يجعل جملة الحمد لله إن شاء الله لخص عطف جملة الصلوة عليه
فإن الجملة من عطف الألف على الخبر فيقال محل لأن الأعراب فيجوز أن يجعل
جملة الحمد لله خبرية لفظا ومعنى كأنهم لكن يقولون في جملة الصلوة والسلام من
الله بقرينة من تعظيم من الملائكة استغفار ومن غيرها أضع ودعاء والسلام بغير
السلامة من الثناء أو بمعنى الثناء والسيد الذي يفوق نوعه ويرفع قدره
عليهم والحليم الذي لا يستغضب في الكريم والمالك والمنون السواد أي الجماع
الكبير ووصف فيما صلى الله عليه وسلم بالسيد يوافق ما ثبت في الحديث
أن السيد ولد آدم والآخر ولكن هذا في مقام الاختيار عن نفسه بمرئيه وإما في الصلوة
عليه من أفضل الأفضل ذكر السيد من إعادة الأدب وعدم ذكره رعاية للوارد في كيفية
الصلوة عليه ما سألوه عنها وهو قول أصل الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وآل
محمد كما فعلت في أفضل من ذلك من غير الشيخ عن الدين في ذلك بناء على أن الأفضل
سلك الأديب والتمثال الأمر في الأول بسخي ووه الثاني ويجوز بدل من
سيدنا الذي المقصود بالذات الصلوة على محمد صلى الله عليه وسلم وذكر السيد فوطنة
لذكر اسمه الشريف فأبأن السيادة لم مقصود لكن لا بالذات بل فوطنة وتتم
فلا يرد أن قولهم المهدى منه في غير الطرح مستلزم عدم جواز التسمية بهذا الاسم
يكون إثبات السيادة لم غير مقصود أصلا لأن أقول من الطرح أن لا يكون البول

قد علمت ما جرد
ورسوله عليه
محمد صلى الله عليه
سنة الشريعة

فيه مفقود بالذات ولكن ذكر في طرفة العبد ويجوز ان يكون عطف بانه جيب
 به العبد فيكون اثبات السيادة له صلى الله عليه وسلم مقصودا بالذات والاضافة
 في رسول الله تترتب المضاف في شريف ومقدم ورسوله عليه الصلاة والسلام والجمع ولولا
 ذلك لغزم عليه رسول الله امتنا لما في الحديث الصحيح ولكن قولنا عليه السلام ورسوله
 والرسول لغة الرسل ويشعر اننا انما نوجه اليه بشرح و امر ينيلفم والشيء انما انما
 اوجه اليه بشرح ولم يؤم ينيلفم وقيل يناد فيها قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك
 من رسول ولا نبي فقد اختلفت لهما معنى الأشكال وقال النووي ان الرسول يتناول
 جميع رسل الله تعالى من الادميين والملائكة قال تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا
 ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا هو فعلى هذا يبين ما عوم من وجه وعلا الأثر
 عوم طولي والعبد في الأصل صفة ثم استعمل استعمال الأسماء وهو احب الأسماء
 له الله تعالى وارفها وليس العبد صفة اسم ولا اشرف من العبودية لان الأول هي
 والسيادة انما هي في الحقيقة لله تعالى لا غير العبودية بالحقيقة بل دون في الوصف
 بها الشارة اي اشارة الغاية لتمامها واخيرا في غير اليم في سائر احوال العبودية
 في الرسول تكونها انما هي من الخلق اللذان اهل من الرسالة تكونها بالعكس ولان
 العبد يتكلم مولاه باصلا في شأن الرسول يتكلم باصلا في شأن الامة ويكلم
 العبد على ضرب الأول عبد بحكم الشرح وهو المكلف الثاني عبد بالاجار واياه
 تصد بقره تعالى ان من في السموات والارض الا الي الرحمن عبد الثالث عبد
 بالعبادة وهو المقتصد بعقله تعالى سبحان الذي اسرى عبده ليلا الرابع عبد
 الدنيا واعراضها وهو المكلف على خذ منها ومراعاتها والعبودية اظهر
 التذلل والعبادة ابلغ منها لانها في التذلل والاضغى ولا يتخفى الامن له
 غاية الوفضال ولهذا كانت العبادة دليلا على الرحمانية واكثر الفصل بين
 جعلت البسمة واحكامه نبيها على استقلال كل بالقصودية الذاتية والوصول في جملة
 الصلوة تنبها على تمييز ما يتعلق به تعالى بالشيوعية والمقصودية الذاتية وعلى
 الك وصحبه وجنته اعاد كل على ردا على الشيعية الفالين بعلم جوار الفصل
 بينه وبين الك بطم على المشهور ان اصل الهمزة الفاء في الفاعل هو

الف

77
 الفاء وقيل اصله اول وفي الفاعل من يصف على اول واصل وخص بان لا يضاف الا
 لاذ وب للظن من ذوي العقول وذو الالبان في التصغير لان اللفظ متفاوت ففعل
 التصغير والاصحاب اسم جمع اصحاب وقيل يجمع وبعضهم جعل القول بالجمية على الدلالة
 على ما نزل الواحد في فلا تان في الحقيقة والجنبي الانصاري والاعوان وتفسير
 كلام الجوهري انه اسم جمع وان الجندي يمتدح بالاحد الذي تسمى جنده كقضى
 ومحضر وفلطينه لا قامة الانصار والاعوان بها في ذلك الوقت والاضافة
 فيما ذكر لتريف المضاف في تعريف وبعد هو ظرف بتغير اقول ونحوه
 والفاء بعده والذرية على قولها اما اشعار ان يوزم ما بعد ما المقام والمشرورات
 الاصل اما بعد فعوضت الواو عن ما تخففنا له لانه الفاء عليها كالمناور من كلام
 الرضي ان اما انما تخفف اذا كان الحرف امر او نهيها فلا يضاف زيد او تفرقت وحك
 جعل الالف انما تفسر عطف الحرف عليه وقد يقال العطف ايضا بحتم الانشئة
 لان الفرغ ضم مدح الشرح فيقول العبد الغيرة في مولاه الغني خالد بن عبد الله
 الأزهري القول وما ينسب من الحكايم الجمل المغيرة والحكي هنا هذا شرح لطيف وما
 يشتمل به او يجمع الخطة او يجمع الكتاب كل جازئ والتغير المتأخر في ذاته لعمري وضعف وهو
 صفة مشبهة بمعنى الدائم الفقر والحاجة او صفة مبالغة بمعنى الكثير الفقر واسم المولى
 يقع على معان كثيرة منها الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والحلج والتابع
 والحار وابن العم والحليف والمعون والعبد والمنعم عليه والمعتق والعايب والقائم بالامر
 وناظر البنين والشريك والنديم والفيء الذي لا يجازي بل كل ما سواه صفة السيد و
 مقابله العبد للمولى والتغير بالخبر من انواع البديع المطابقة وحال اسم ك ولان
 عبد الله تدف لم او غير ليدنا محذوف والجملة مستأنفة او معترضة بين القول
 ومحكية او بين الموصوف وصفته وقائدة الافراض تمييز المص عن غيره والأزهر ع
 نسبة الى الجامع الأزهر لانه كان مستقرا في وكان شاعرا في المذهب صعبا جرحي البلد
 والازهر هو اول بيت وضع للناس بالفاخرة قال في بعض العلماء ان الجالس
 فيه يجرد احمن من قبل الرحمن وبه الفضل والمنه اذ جعل عمل احد عمل اهل الجنة
 هذه اشارة ان كانت قبل التلث في مائة الزهر وفيه اشكال
 لان الحاضر في الزهر حقيقة هو الجمل وصحبه الكتاب هو المقصود وهو غير حاضر

لان معنى الطلاق الذي ما ينقله متى نقله والتخفيف ان العنبر في حنى ترتيب اجزاء ما ضلوا
وهنا من الأضعف للأخرى او العكس ولا يعتبر الترتيب الثاني لجواز ان يكون ملاسبة
الفعل لما بعدهما في ملاسبة الأجزاء نحو ما ن كل اب لي حنى آدم او في اشياء نحو مات
الناس حنى الأنبياء او في زمان واحد نحو جاني الغوم حنى خالد اذا جاء ذكرك معا ويكون خالد
اخرهم او اضعفهم ولترتيب بين المقاطعة والملاسة معنى الترتيب كون ما بعدها
واقعا بعد ما قبلها والذاتي الملاسة ولهذا لا يكون ضم السببية اذ لا يترافى في السبب عن
السبب التام وقد يخرج الجرد للترتيب في الذكر واندرج الاوقاف سواء كان بينهما ملاسة
او لا وسواء كان الثاني بعد الاول في الزمان او لا كقولنا ان من ساد ثم ساد ابيه
ثم ساد قبل ذلك جده وقد نضع موضع الماء كقول الشاعر

كهر الورد يفتح العمام جري في الانابيب ثم اضطرب

للترتيب والتعقيب مع بالترتيب مع ان التعقيب شغل عليه ومستلزم للبيان
انه معتبر في الوضع لانه لا يلزم ولا يتبادر من كون لانه المعناه انها موضوعة له
وجري بنظر هذا الكلام في معنى ثم التقدم وتأنيق للتعقيب مع الترتيب الذي في عطف
مفصل على عمل نحو انا انشأهم انشاء فخلناهم ابتكارا عرابا اي لترتيب
وابت المذكور بان يبين ان المذكور اضعف ان يتقدم لتقدمه وتبته على رتبة المناخر
ومعنى التعقيب كح بيانه ان رتبة المناخر ترتيبية من رتبة للتقدم غير ترتيبية عن كرتي
كقولنا جاد ومجروا اي قولنا اذا اردت الاختصار في التفسير عن الماء وعن
اسم فيقول باسم فان قلت فعلى هذا اتفق في العبارات المذكورة فخلول والتفصيل
مرود قلت هذا تطويل مقبول واما الفتل المرود فهو التطويل المقصود بخلاف المراد
واعلم معطوف على مقدم وكان قال اعلم ان ما ذكره يمتثل بالمعنى واعلم ان ما قد
يدلر يفتق بالمتن في الفن وهو العلم اي الوردان في الدخلة على صناعتها داخله
في الحقيقة على حذوف تقديره اصطلاحا اهل ويصح ان يكون العلم بمعنى الذكر وهو
القواعد والمسائل فلا خلاف الثمرن في العلم اي التكرار والتزود في العمل
بفتح الجزاء وللوردان الصانع بالسكر العلم الطيب والطيب للمعلوم علما حاصل من
علم الجزئيات واحد بعد واحد ولا يبحث عن فاعل ان كان له فاعل اهدرت عن

الفعل

الفعل المكثور بما والفعل المؤد فانه لا فاعل له قال في المنه وان كان المكثور في معنوه عن
موضع ففعل معنوه مطلق او معنوه به او لا قبل اوده او جرس اصطلاحهم على انه اذا قال معنول
والظن لم ير الا المعنول عليه لما كان اكثر المعاني ووراء في الكلام فتقوي اسمه وانما كان حنى ذلك
ان لا يصدق الا على المعنول المطلق ولا يصدقون على ذلك اسم المعنول الا مقيد بالظن
وان عده المعنول فيه ففعل ظرف زمان امه كان فحسن وان كان المعنول به معنوه اعتي
كل واحد فقلت معنولا اراه او ثبات او قالوا ولا يصدقون على كل واحد من اهل
بذكر صواب ذلك وكذا يقال فيما بعده وان كانت متصرفه وتصرف الاسماء اي تصرف الكاف
الاسمية لئلا يها احوال الخاطبة من ازيد وتثنية ومع وتذكير وتانيق وفي اللغة الغصي
واللغة الثانية افرادها مفتوحة في الضم والفتح فيكون المعنى بها التثنية على طين الخاطبة الثالثة
افرادها مفتوحة في التذكير بكسرة في التانيق ففت عند ابن محجب او عطف بيان عند
ابن مالك وهو مشكل لو اشترطهم في البيان في البيان ان يكون اعرف من الميزن وفي الفت
ان لا يكون اعرف من المعنول فكيف يكون الشق اعرف من الميزن وغير اعرف ويجاب بان
اذا قدر بياناً وقدرت الية لتعريف المحصور من غير قيد الجنس بزمان والحضور بدخول الورد

اتخاذ على المحصور دون الجنس واذا قدر معنى قدرت الية العهد للذلة فيه على
الحضور والاشارة نذ عليه فكانت اعرف قال ابن عصفور وهذا معنى كلام ابن
السري وامام تسيب لم يعانفت مع كاشمى التوكيد وعطف الياء اشهر وفي
التقدم فظن لوان مرادهم ان لا يكون الفت اعرف من المعنول وان يكون الترتيب الطارئة
مدلول الفت من مرتبة اذ من مرتبة التعريف الطارئة على مدلول المعنول ومن مرتبة تساوية
ومرتبة التعريف بالاشارة اعلى من مرتبة التعريف بالاذ عند الجميع سواء كان التعريف
باللام بتعريف حضور او عهد وبعضهم الى انه عطف بيان عليها وقيل ان كان مشتقا
فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا الحسن وعليه البدر ابن مالك ذهب
الأخفش في احد قوليه الى انه خبر مبدأ محذوف واي موصولة بالجزء وروبان لو كان
كذلك لجا وظهر البشاد بل كان اوله والجزء وصلها بالعلمية والظرف اذا لا يكون
اسم هكذا اي اسم ظ لان الصمايز اسما ومنها ما هو علمية واحد يعني انه يترجم
معبر بعن نعت فيكون اسما ظ وليس لنا اسم ظ علمية واحد واما اللطاف الاسمية
فلازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه وهذا اذا نكث على اعرابها جسته باسمها
فقلت في تخويله وما هو ان الارض كلها الكاف فاعلى ولا يقال كفا فاعل لرب وال

ما تقدم عليه فان موضوعا غير يظن به لان اللفظ موضوع بنفسه ولا مانع من اطلاق
 هنا عليها وانما وضع اللفظ لقب لانها تحتاج الى التمييز والروضوا اللفظ
 آخر كان الرفع لضعف اللفظ كافي في التمييز وهذا الرفع ليس بوضع
 قصدي بل بوضع اللفظ والاصطلاح على انه يظن اللفظ ويراد بنفسه والتخصيص بوضع
 علمي لكن مثل هذا الرفع لا يجب الاشتراك والالفاظ جميع الالفاظ مشتملة ولا خلاف في
 عمري ونحوها التي تقطع الطامة لبيان الحروف التي رتب ههنا بذكر اسماء تلك الحروف
 ومن الجاز فيجوز ان يكون اللفظ مفعولاً بالرفع وانما عدت الحروف مفعولاً بانفسها لم يكن ذلك
 فيها ويبنى ان يجنب العرب يجنب من ذلك اجنبت فلما ابدت عنه وتركت
 وفرض ذلك بالعرب لان اللفظ ارفع من شئ بعد العلم بذلك الشئ ويكون مثل هذا القول
 صادرا من العرب غالباً في حرف من كتاب الله الظاهر المراد بالحرف هنا اللفظ فيقول
 حروف الباني وعرف المعاني والاسم والفعل لانه اي الشئ قيل للاجتناب
 وكلام الله منه عن ذلك اي الزيادة قال البيضاوي في قوله مثل ما عرفت ما
 مزيدة للتأكيد ولا يفيض بالمراد للفرق الصانع فانه القرآن كلمة هدى وبيان بنوعيه ما لم
 فوضع الحرف ادمه وانما وضعت لان تذكر غير ما تفيد له وثاقه وقوة اشهر
 فظهر من كلامه اذا قيل حرف مزيد للتأكيد او مزيد للثبوت فلا بأس به ومثل هذا
 في كتب التفسير كثير والذي ينبغي ان يجنب ان يقال مزيد من غير ان يفيد بالتأكيد
 ونحو هذا الهم اي التزم وهو الزيادة الذي لا يفيض اصطلاحاً اذا غلط
 القلط ما يقع على سبيل التسهيل قلت من امرين انك ان تقول لا دلالة في ذلك
 اما الامر الاول فلانه يجوز ان يكون اشارة اللفظ الى الشيء في التأكيد بان يجرى
 يقع في الكتاب والسنة الا لا يفيض في وقوع الزيادة في القرآن بناء على انه يجرى ما
 الثاني فلانه يجوز ان يكون دغماً لما قد فهم من ان هذا يدرك له بقاء على انه لا يفيض
 له ههنا فذهب بما ذكر ولا ينافي ذلك امكان جواب آخر بان يقال ان الزيادة
 للتأكيد لا يجوز ان يبنى في الجواب بغيره والزيادة عند الخبرين التي في نظر
 فقد صرح المصنف في الزيادة انما تزدل للتخصيص على العموم فتقولك ما جاني من رجل
 فانه يدور من مظاهر في الاستفراق وبه نفس فيه فقد اثبت للزيادة معنى غير التأكيد
 وقد صرح بان لا في قولك ما جاني زيد ولا يجوز ان يكون اللفظ يدور في الجملة
 في الجواب في حالتي الاجتماع والافتراق وفيه جملتان الاجتماع ومع وجوده لا ينعين

الحرف

الحرف الاول واجب بان لا يس فيما ذكره من غير التأكيد فان التخصيص على العموم بعد استعماله
 فالتأكيد لان العموم وان كان التخصيص على الجواب والافتراق بهما فالمراد بالاول لان الذي
 لان التأكيد يقوية الكلام وتفكره ورفع الافعال عنه واعلم انه قد ذكرت فائدة الزيادة
 مرتين في المصنف وكونه زيادة اوضح او كونه تصديداً استقامة وزناً للشعر والحق سبح
 ولا يجوز خلوها من التفضية والمعنوية معاً واللفظ عينها والعمد لا يجوز في كلام الفصحى وقد
 تجتمع القائديان في حرف نحو كيف انت اصح اسمك انت بهذا في التوكيد وصحح بك منه
 وسبق معطوف عليه وفصل بين الهمزة والميم منه لأفضاء المبدل من مصدر الطلوع كمنه من
 الاستفهام لان كلمة ما لا تصف ارض الطامة علمه ان تصب على المراد وبها الاستفهام
 وللادغام الرانزي ان يقول في وله ايضاً يقول ان وعنه يدل ولا يبدى ان همزة الاستفهام غالباً
 لولا في نظيره من الشرط فانه غالباً في الحرف ان لا يغيره يدل من اذا في قوله اذا زلزلت
 الارض زلزلهما ولا ان تقول اذا الاستفهام مفرد يسحوت الزيادة قال الشيخ سعد
 الدين معنى كونه صلة ومزيداً انه لا يغيره اصل المعنى ويشط على بعض الحروف المعنوية
 للتأكيد مثل ان واللام حيث لا تفضل وان اشترط عدم العمل انقضى باللام حيث لم تعمل
 وزيادة بعض الحروف الجارية حيث عملت انفي وقال بعضهم في الزيادة وبين
 الحروف للموضوعه للتأكيد الغير الزيادة كلام الفصحى ولام التأكيد ونحوها ان هو لا يجوز
 للتأكيد هو جزء من التركيب كالجواب الذي يوضع بين اللين والحرف كما الزيادة وان كان موضوعاً
 للمعنى التأكيد الا انه لا يدخل في التركيب بل حان عنه كما اذا وصل بحسب ووضع على
 مفصلها ضمير تلك الضمير ما صارت جزء من ذلك المركب بل لا تقيد الاوتشفاً ونحوه امتثالة
 في ذلك الاقصر فيفتح الدال وسكون الراء ادراكها وانه المرفق اي خالق التوفيق
 وهو خلق الطاعة في العبد وقال بعضهم جعل الاسباب متوافقة اربعة اشياء العناية
 وذلكا التعرّيج ومعلمة ونوصية واستواء الطبيعة اي خلوها من الميل لغير ما يلي اليها
 والهادي اي خالق الهداية واتمافناه بذلك لتعريف الطريقين المعنوية للحصر وروحه
 اي جوده وضم لنا به بما انبأ اي جعل ما انبأ به اي جعل ما انبأ به بذات نفسه
 والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين ضم اليه كتابه بما انبأ به
 به وعقب كتابه بالصلوة على النبي صلواتها اولاه من انعامه اليه لانه لا يفي
 باحكام الشريعة من عند رب الحكيم المنصتة للحق على مثل هذا الكتاب القديم

٤٧

فقد قال ابن عبد السلام ليس صلواتنا عليه صلواتنا على شفاعته لم اذ مثلنا الا يشفع لثمة
 بل صلواتنا عليه على شكره على ما لولانا بأرضه اسدى
 البنا افضل الرعايب واصيب المطالب
 وقد قال عنهم من اسدى اليك معروف
 وكافزه فان لم تستطعوا
 فادعوا الوصل اليه
 سيدنا محمد وعلى
 آل وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده
 قال ناسخه قد تم بحمد الله تعالى في هذه المحاضرة في اليوم الرابع عشر من شهر
 جمادى الثانية سنة اربع مائة وثمانية والف مائة من الهجرة سيد المرسلين ثم
 وانا الفقير الاعمى المالك المجيد عبد الله محمد سعيد
 ابيه الفقير الاعمى الواحد الوحد القوي العزيز الحكيم
 ابيه الفقير المستعان الزمزمي المصطفى
 المشهور بين اربابنا بمصطفى
 ابيه الفقير الاعمى الخبير اللطيف
 المسمى عبد اللطيف
 رحمهم الله جميعا



حاشية الشيخ شهاب الدين
 الفيلوي على شرح الأجر وصيته
 للشيخ خالد الأزهري فقنا
 الله بهما ويعلمونهما
 والمسلمين
 امين
 م